الاتفاق النووي الإيراني: الأبعاد الاقتصادية

شيماء بهاء الدين

مركز الحضارة للدراسات السياسية

ديسمبر 2015

مثل العامل الاقتصادي محركًا رئيسًا لسير مفاوضات الاتفاق النووي بين إيران والغرب، وقد كانت الرغبة الإيرانية في فك قيد الحصار الاقتصادي دافعًا لما قدم المفاوضون الإيرانيون من تنازلات، فربما كان العامل الاقتصادي المبرر الوحيد المقبول لدى الشعب الإيراني، لاستيعاب أي تنازل على صعيد حلمه النووي.

وقد تم التوصل بالاتفاق الذي أُعلن إبرامه في فيينا في يوليو 2015 إلى أن يتم إلغاء الحظر الاقتصادي والمالي على القطاعات المصرفية والمالية والنفطية والغازية والبتروكيمياوية والتجارية والنقل والمواصلات في إيران، والتي فرضها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة (بسبب البرنامج النووي)، حيث ستتم إزالة أي حظر أو قيود مفروضة في مجالات التعاون الاقتصادي مع إيران على جميع الصعد[1].

ويتيح الاتفاق رفع العقوبات الاقتصادية بصورة تدريجية عن إيران اعتبارا من بداية 2016 ، لكن الرئيس الاميركي باراك اوباما أكد أن هذه العقوبات يمكن إعادة فرضها في حال انتهكت إيران الاتفاق[2].

وقد استهدفت العقوبات بصورة قوية صادرات النفط الخام الإيراني، التي انخفضت إلى حوالي 1.1 مليون برميل يوميًّا في نهاية عام 2013، بعد أن كانت 2.5 مليون برميل يوميًّا خلال عام 2011، وأدى ذلك إلى انكماش الاقتصاد الإيراني بنحو 5% في عام 2013[3].

أيضًا تراجعت الصناعات الإيرانية خلال السنوات العشر الماضية إلى النصف، بينما في مجال التجارة حاولت إيران في الكثير من الأحيان الالتفاف على العقوبات، وإيجاد بدائل لتصدر ما تمتلكه وتستورد ما تحتاجه من بضائع[4].

كما تعطلت وسائل النقل الجوي والبري والبحري بسبب قرارات العقوبات أيضاً، ما أثر على بنية الاقتصاد الداخلي، حيث تراجع القطاع الخاص بشكل لافت، وتوقف التنافس في السوق، وترافق هذا مع انهيار العملة المحلية أمام الدولار، وهو ما زاد الأسعار ورفع نسبة التضخم إلى 50% في بعض الأحيان[5].

1- إيران تتطلع لإنعاش الاقتصاد بعد الاتفاق التاريخي مع الغرب، 14 يوليو 2015:
http://www.cnbcarabia.com/?p=239061

2- كيف يبدو الاقتصاد الإيراني ما بعد رفع العقوبات؟، 14 يوليو 2015:
http://www.annahar.com/article/

3- د. فاطمة الصمادي لماذا تواصل إيران المأزومة اقتصاديًّا دعم حلفائها؟، 22 فبراير 2015:
http://studies.aljazeera.net/reports/2015/02/2015218999779800.htm

4- الاقتصاد الإيراني يترقّب وقف النزيف، 31 مارس 2015:
http://www.alaraby.co.uk/economy/2015/3/30

5- المرجع السابق.

ولما كانت إيران قد أظهرت مرونة اقتصادية في مواجهة العقوبات، فيمكننا تلخيص الحالة الاقتصادية الإيرانية المستقبلة لرفع العقوبات إلى مجموعة من الإيجابيات التي يمكن البناء عليها، ومجموعة أخرى من السلبيات من الضروري تجاوزها.

فمن الإيجابيات:

- نجحت حكومة روحاني، الذي تشجع على الاستثمار الأجنبي، في خفض التضخم من 42 في المئة الى 15 في المئة؛ ما ساعد على استقرار العملة الإيرانية (الريال)، التي سبق أن فقدت ثلثي قيمتها. ولكن من دون زيادة في التمويل ودفع اقتصادي جديد، فإن هذه المكاسب معرضة للخطر[6].

وبالتزامن مع ذلك، شرع البنك المركزي الإيراني في تنفيذ سياسة لخفض قيمة الفائدة على الودائع، وتقديم التسهيلات لحفز العملية الإنتاجية، وخفض تكاليف الإنتاج، وزيادة حجم الاستثمار للخروج بالبلاد من حالة الركود؛ وهو ما سينعكس بدوره على تراجع معدل التضخم بحسب ما يرى نيلي[7].

- إدارة الملف المالي جيد نسبيا، أي إن العجز، عندما حصل في بعض السنوات، كان محدودا جدا. هذا يشير أيضا إلى التقشف في الإنفاق في ظروف حصار اقتصادي صعب[8].
- لما كانت إيران تعاني –كدولة ذات اقتصاد ريعي معتمد على عائدات صادرات النفط (بالإضافة إلى الغاز)– من تقلبات أسواق النفط العالمية التي تهدد أمنها الاقتصادي والقومي، خاصة منذ عقوبات 2012 النفطية، بدأت طهران تركز جدياً على تحويل اقتصادها إلى اقتصاد غير نفطي يعتمد في جانب من جوانبه على سياسة تنمية الصادرات غير النفطية.

أي إن العقوبات حفزت الإدارة الإيرانية لتحقيق "تجارة غير نفطية متوازنة" (توازن بين الواردات وجميع الصادرات فيما عدا صادرات النفط والغاز)[9].

- بنت إيران شبكة من العلاقات الاقتصادية، منذ أن فُرضت عليها العقوبات الاقتصادية، وقد اعتمدت بشكل رئيس على الاتجاه شرقًا، وتوطيد علاقاتها الاقتصادية في المنطقة العربية مع دولة الإمارات، حتى أصبحت الأخيرة أكبر منفذ لطهران على العالم

6– كيف يبدو الاقتصاد الإيراني ما بعد رفع العقوبات؟، مرجع سابق.

7– هل يتعافى الاقتصاد الإيراني من الركود التضخمي؟، 15 يونيو 2014:
http://www.aljazeera.net/news/

8– لويس حبيقة، الاقتصاد الإيراني: من العقوبات الى التنمية، 22 أبريل 2014:
http://www.annahar.com/

9– هل يتعافى الاقتصاد الإيراني من الركود التضخمي؟، مرجع سابق.

تجاريًا[10].

- حال البنية التحتية معقول نسبيًا، حتى يمكن القول إن إيران، مثلها مثل الولايات المتحدة، تعمل على تلبية احتياجاتها المحلية بشكل جيد، على صعيد البنية التحتية. وفي الواقع، يمكن القول بالفعل إن البنية التحتية الأمريكية في وضع أسوأ من نظيرتها الإيرانية. وليس هناك شك في أن الجمهورية الإسلامية تعمل على إضافة البنية التحتية بوتيرة أسرع؛ إذ تبني قطارات أنفاق وطرق سريعة أكثر من الولايات المتحدة وفي مساحة أصغر بكثير[11].

ومن السلبيات:

- مواصلة إيران دعم حلفائها في الخارج بالمال والسلاح، على الرغم من الكلفة العالية لهذا الدعم[12]. ورغم أنه في وقت سابق أكد رجال أعمال ومسؤولون تجاريون سوريون أنهم قلقون من تعرض شريان الحياة الاقتصادي الذي توفره إيران لضغوط؛ بسبب انخفاض أسعار النفط رغم الرسائل العلنية والدعم الذي يقدمه أقوى حليف إقليمي لسوريا[13]. فقط جرت عملية إعادة توجيه للمساعدات من منطقة إلى أخرى تبعًا لما تمثله من أولوية. إذ يرى صانع القرار الإيراني في هذا الدعم ضرورة للأمن القومي الإيراني، وكذلك لتحقيق مزيد من النفوذ بما يعزز مكانة إيران ودورها الإقليمي[14].

فعلى سبيل المثال، منحت إيران لسوريا تسهيلات ائتمانية قدرها ٤ مليارات دولار لشراء منتجات نفطية وغير نفطية بسبب تراجع الإنتاج السوري للنفط نظرا للعقوبات وسيطرة المعارضة على المنشآت النفطية[15].

ورغم تقدير الكلفة الإجمالية لكافة هذه النشاطات بأقل من 3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي[16]، لكن يبقى الأمر عبئا، فضلا عن أن الجزم بحجم الإنفاق في هذا الصدد أمر غير ممكن.

10- عبد الحافظ الصاوي، إيران، إقتصاد ما بعد الاتفاق النووي، 29 يوليو 2015:
http://www.e-kutub.com/index.php/2013-01-17-10-47-02/1631-2015-07-29-12-56-14

11- باتريك كلاوسون، التأثير المحتمل لمكاسب إيران الاقتصادية من الاتفاق النووي على سياستها الخارجية، مرجع سابق.

12- د. فاطمة الصمادي لماذا تواصل إيران المأزومة اقتصاديًا دعم حلفائها؟، مرجع سابق.

13- تراجع النفط يثير مخاوف دمشق من فقد دعم إيران، 20 ديسمبر 2014:
http://www.alarabiya.net/ar/iran/2014/12/20l

14- د. فاطمة الصمادي لماذا تواصل إيران المأزومة اقتصاديًا دعم حلفائها؟، مرجع سابق.

15- خسارة النووي الإيراني وانهيار الاقتصاد، 9 أبريل 2015:
http://elaph.com/Web/opinion/2015/4/998099.html

- عانى الاقتصاد من انكماش خلال النصف الأول من السنة المالية 2016/2015". وذلك في ضوء تقرير "المركز الإحصائي لإيران"، الذي أشار إلى أن الإنتاج الصناعي انخفض بنسبة 2 في المائة في الربع الممتد ما بين يناير ومارس 2015 مقارنة بالفترة نفسها من العام الذي سبقه[17].
- جفاف السيولة مع الافتقار إلى الآليات الفعالة لإجراء التحويلات المالية الدولية، بعد منع إيران من التعامل عبر شبكة سويفت المصرفية[18].

وفيما يلي سيتناول التقرير الأثر الاقتصادي للاتفاق النووي على أربعة صعد: الأرصدة المجمدة، والنفط، والاستثمار الخارجي، والتداعيات خارجيًا.

الأرصدة المجمدة:

أكد البنك المركزي الإيراني عن أن أرصدة البلاد المجمدة في الخارج التي من المقرر الإفراج عنها تبلغ 29 مليار دولار. وكشف رئيس البنك المركزي الإيراني ولي الله سيف أكد أنه من أصل 29 مليار دولار هناك 23 مليار دولار أصول عائدة للبنك المركزي، و6 مليارات أخرى مملوكة للحكومة الإيرانية.

وأوضح سيف أن المبلغ الذي أعلن عنه في وقت سابق من يوليو 2015 البالغ 100 مليار دولار، يشمل 35 مليار دولار عبارة عن أصول في الخارج موظفة في مشاريع نفطية وغازية، و22 مليار دولار ودائع على شكل ضمانات في البنوك الصينية[19].

ولكن حتى مع رفع العقوبات، يجب اتخاذ خطوات بحثًا عن آليات مصرفية جديدة، أكثر مرونة وتطورًا[20]. **والأهم كيف ستوزع الأرصدة، على نحو يخدم الاقتصاد والمجتمع في إيران، وألا تتركز وعائداتها في يد مؤسسات بعينها كالحرس الثوري على سبيل المثال، والذي يسيطر على مساحة ليست بالقليلة من الاقتصاد الإيراني.**

16- باتريك كلاوسون، التأثير المحتمل لمكاسب إيران الاقتصادية من الاتفاق النووي على سياستها الخارجية، 10 يوليو 2015: http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/how-irans-economic-gain-from-a-nuclear-deal-might-affect-its-foreign-policy

17- إيران ما بعد الاتفاق النووي.. ركود اقتصادي، 13 أكتوبر 2015: http://www.gulfmagazine.com/section/5340/

18- كيف يبدو الاقتصاد الإيراني ما بعد رفع العقوبات؟، مرجع سابق.

19- المركزي الإيراني: أرصدة إيران التي سيفرج عنها تبلغ 29 مليار دولار فقط، 26 يوليو 2015: https://arabic.rt.com/news

20- كيف يبدو الاقتصاد الإيراني ما بعد رفع العقوبات؟، مرجع سابق.

النفط:

وبالطبع له أولوية كبرى بالاقتصاد الإيراني، ونتيجة العقوبات، خسرت طهران ما يزيد على 160 مليار دولار من عوائد النفط منذ 2012[21]. فرغم أن قطاع النفط والغاز هو الأكثر تحقيقا للأرباح في إيران، حتى وصل الأمر لدرجة لا تسمح حتى بأن تكرر طهران ما يكفي من البنزين لتغطية احتياجات البلاد.

هذا وإن كانت شهدت صادرات النفط الإيرانية بعد اتفاق جنيف زيادة ملحوظة وصلت إلى 28% بداية عام 2015، بحسب تقرير لوكالة بلومبرغ الاقتصادية.

ووفقاً لتقرير أصدرته وكالة مهر الإيرانية في أبريل 2015، تشير إحصاءات شركة النفط الوطنية إلى زيادة القدرة الإنتاجية إلى 3.6 – 3.8 ملايين برميل نفط يومياً وارتفاع حجم الصادرات إلى 1.4 – 1.6 مليون برميل يومياً أيضًا[22].

وتعلن إيران أنها ستكون قادرة، بعد "يوم التنفيذ"، على زيادة إنتاجها النفطي بسرعة، بينما تحدّث بعض المسؤولين عن إضافة بنسبة 500 ألف برميل يومياً في غضون بضعة أشهر ومليون برميل في غضون عام[23]. فعلى سبيل المثال، قال وزير النفط الإيراني بيجان زنقانه إن إيران يمكنها أن تنتج مليون برميل إضافي يوميا في الأشهر الستة التالية لرفع العقوبات[24].

ومن ثم، فقد وضعت إيران خططا لإعادة بناء علاقاتها الصناعية والتجارية عقب الاتفاق النووي مع القوى الدولية؛ انطلاقًا من استهداف مشروعات في قطاعي النفط والغاز بقيمة 185 مليار دولار بحلول عام 2020[25].

وبالفعل هناك تجاوب من المستثمرين الأجانب، فقد أعلنت شركة "غازبروم" في يونيو أنها لا تستبعد المشاركة في مشاريع إنتاج الغاز في إيران، بعد رفع العقوبات الدولية عن طهران[26].

وبشكلٍ عام، ليس هناك شك بأن التجارة الخارجية ستنمو بشكل واضح بعد رفع العقوبات. من جانب، فإن المستوردين من إيران يتطلعون لتوريد الخبرات المطلوبة، والآلات، والخدمات مباشرة بدون مصاعب مالية وقانونية. وعلى الجانب الآخر، فإن مصدري البلاد سيستطيعون البحث عن أسواق وفرص جديدة.

21- إيران تتطلع لإنعاش الاقتصاد بعد الاتفاق التاريخي مع الغرب، مرجع سابق.

22- هل يتعافى الاقتصاد الإيراني من الركود التضخمي؟، مرجع سابق.

23- إيران ما بعد الاتفاق النووي.. ركود اقتصادي، 13 أكتوبر 2015:
http://www.gulfmagazine.com/section/5340/

24- كيف يبدو الاقتصاد الإيراني ما بعد رفع العقوبات؟، مرجع سابق.

25- د. فاطمة الصمادي لماذا تواصل إيران المأزومة اقتصاديًا دعم حلفائها؟، مرجع سابق.

26- غازبروم لا تستبعد المشاركة في مشاريع الغاز الإيرانية، 26 يونيو 2015:
https://arabic.rt.com/newsA

لكن هناك عددًا من الأمور التي يجب الالتفات إليها: يتوقف تأثير زيادة حجم الصادرات أيضاً على مدى انضباط السياسة المالية والنقدية بحيث لا تؤدي عائدات النفط المتدفقة إلى تحفيز المناخ التضخمي[27].

أيضًا، لا يمكن لإيران زيادة الإنتاج إلا من خلال القيام باستثمارات كبرى، ومتكاملة. ثم هناك مشكلة تكمن في الفائض من النفط المعروض في السوق. فكما حذر سريسولا: "يمكن لعودة إيران الكاملة إلى سوق النفط أن تؤدي إلى المزيد من الانخفاض في أسعار النفط"[28].

كذلك، يتوقف الأمر على مدى السرعة التي يمكن لإيران أن تستعد بها من الجوانب الفنية والتقنية لاستئناف ضخ النفط بالمعدلات التي تصبو إليها؛ وذلك بافتراض إمكانية الموافقة على طرح الشحنات في الأسواق بسرعة وباستبعاد المخاوف من تقلص قاعدة زبائنها، وما قد لحق بحقول النفط من ضرر نتيجة إهمالها [29].

الاستثمار الخارجي:

رغم أن رفع العقوبات المتعلقة بالبرنامج النووي سيعزز وضع الاقتصاد الإيراني وينشط التجارة الإيرانية، إلا أن البلاد تحتاج إلى مليارات الدولارات من الاستثمارات الجديدة، ومن المرجح أن تحقيق مكاسب اقتصادية مهمة قد يستغرق عدة أشهر[30]. وقد أعلن رئيس البنك المركزي أن بلاده ستكون قادرة على استثمار ما بين 200 إلى 300 مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية[31].

وترتبط الحاجة الإيرانية للاستثمار في المقام الأول بالرغبة في مواجهة البطالة التي أعلن روحاني –عند استلامه السلطة في أغسطس 2013– أن مواجهة تزايدها سيكون إحدى أولوياته. وبالرغم من أن الإدارة الحالية سعت لتقليل التقلبات الموسمية في البطالة، فإن معدل البطالة الكلي ظل يدور حول الـ 10 %. ومع ذلك، فإن الاتفاق النووي في شكله النهائي من شأنه توليد دفعة في النشاط الاقتصادي، خصوصًا من خلال الاستثمار في شركات القطاع الخاص المحلية والأجنبية. على سبيل المثال، شركات الإعلام الإيرانية أوردت ارتفاعًا بالتوظيف في البنوك الإيرانية المحلية. هذه الظاهرة تشير إلى اتجاه متفائل إزاء التوسع في النشاطات الاقتصادية والمالية، مما سينشئ وظائف وفرصًا جديدة.

علمًا بأن الاستثمار المنتظر ربما لا يقتصر على قطاعات الطاقة فقط (حيث أهميتها

27– هل يتعافى الاقتصاد الإيراني من الركود التضخمي؟، مرجع سابق.

28– إيران ما بعد الاتفاق النووي.. ركود اقتصادي، مرجع سابق.

29– لنفط قلقة من احتمال اتفاق بشأن النووي الإيراني، 17 مارس 2015:
http://www.alaraby.co.uk/economy/2015/3/17

30– كيف يبدو الاقتصاد الإيراني ما بعد رفع العقوبات؟، مرجع سابق.

31– المركزي الإيراني: أرصدة إيران التي سيفرج عنها تبلغ 29 مليار دولار فقط، مرجع سابق.

للاقتصاد الإيراني كما ذكر)، بل يعد القطاع السياحي من أكثر القطاعات المتوقع لها أن تشهد ازدهارًا خلال الفترة القادمة، خاصة السياحة الدينية، وما يتصل بالحوزات[32].

وقد أبرزت وسائل إعلام إيرانية وحليفة لإيران كيف مهد الاتفاق الطريق أمام توافد البعثات الدولية على طهران سعيا وراء التجارة في أكبر اقتصاد يعاود الانضمام إلى منظومة التجارة العالمية منذ تفكك الاتحاد السوفيتي عام 1991. وأيًا كانت الأبعاد الدعائية، فإنه بالفعل سعى الأوربيون منذ اللحظة الأولى لأخذ نصيبهم من الكعكة الإيرانية... فها هو وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس الذي حل في طهران يوليو 2015 للحديث عن "فرص مهمة" أمام الشركات الفرنسية للاستثمار في إيران بعد رفع العقوبات الاقتصادية، علما أن فرنسا الدولة الأكثر تشددا في المفاوضات مع إيران [33]..

أيضًا، قام وزراء من إيطاليا وألمانيا وصربيا بزيارات مماثلة منذ اتفاق 14 يوليو[34].

وصرحت زيرة التنمية الاقتصادية الإيطالية فدريكا غويدي أن بلادها تحرص على التعاون طويل الأجل واستثمار ناجع في إيران. وقالت غودي: "بعد انتهاء المفاوضات بشأن الملف النووي الإيراني، قام الجانبان بتوقيع بروتوكول نيات، ونأمل أن تبلغ قيمة الاتفاقية التي نرجو أن ترى النور قريبا نحو ملياري دولار"[35].

وفي أغسطس زار وفد ياباني من وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة طهران للقاء مسؤولين في قطاعات الطاقة وصناعات أخرى[36].

وأعلنت شركتا شارلماني كابيتال و"فيرست فرانتير"البريطانيتان عن مراقبتهما الأوضاع بالبورصة الإيرانية، للاستثمار فيها. وتحاول كل من الشركتين، الشراكة مع شركات استثمارية إقليمية، وتعبيد الطريق أمام دخولها لسوق البورصة الإيرانية المقدرة بـ 110 مليارات

---

32 –كيف ستفيد الصفقة النووية الاقتصاد الإيراني؟، 11 أبريل 2015:
http://altagreer.com/%D9%83%D9%8A%D9%81-%D8%B3%D8%AA%D9%81%D9%8A%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%81%D9%82%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%88%D9%88%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A5/

33– أوروبا تتقرب من إيران.. ما الذي تغير بعد الاتفاق؟، 30 يوليو 2015: http://www.alhurra.com/content/Iran-nuclear-France-Europe/276200.html#ixzz3sRImzYxx

34– وفد ياباني في طهران يبحث عن فرص استثمارية، 8 أغسطس 2015:
https://arabic.rt.com/news/1/

اليابان تسعى إلى بناء علاقات اقتصادية مع إيران بعد الاتفاق النووي، 8 أغسطس 2015:
http://www.thenewkhalij.net/ar/node/18529

35– وفود أوروبية تحج إلى طهران، 5 أغسطس 2015:
https://arabic.rt.com/news/ /

36– وفد ياباني في طهران يبحث عن فرص استثمارية، مرجع سابق.

دولار[37].

وعلى مستوى الشركات أيضًا، فقد زار إيران ممثلون عن شركات ألمانية متخصصة في النفايات، وفي العمليات اللوجستية، وفي تصنيع المنتجات البلاستيكية، والدهانات، ومعدات ضخ المياه، وشاحنات النفايات، ومراوح محرّكات الأجهزة[38]..

وعلى الجانب الأمريكي، أبرمت شركة "بوينغ" الأمريكية لصناعة الطيران صفقة خجولة مع إيران بلغت قيمتها 120 ألف دولار، لتكون أول شركة أمريكية تتعامل مع إيران منذ عام 1979.

وقالت الشركة في بيان لها إنها قامت في الربع الثالث من عام 2014ببيع شركة الطيران الإيرانية "إيران إير"، كتيبات التعليمات الخاصة بالطائرات، ورسومات توضيحية وخرائط الملاحة الجوية وبيانات أخرى، في صفقة بقيمة 120 ألف دولار. وكان من المفترض أن تقوم "بوينغ" ببيع قطع غيار للطائرات لإيران أيضًا، ولكن وفقا لبيان الشركة فإن الصفقة التي أُبرمت لم تتضمن ذلك[39].

وكانت بوينغ" قد حصلت في أبريل 2014 على رخصة من وزارة الخزانة الأمريكية بموجب الاتفاق على تسهيل العقوبات الغربية ضد البلاد، لبيع المكونات الضرورية لضمان سلامة ركاب الطائرات القديمة التابعة لشركات الطيران الإيرانية، مع إبقاء الحظر المفروض على بيع إيران طائرات جديدة[40].

وعامة، من المتوقع أن أهم المجالات التي سيستثمر فيها الأوروبيون: البنية التحتية، والسكة الحديدية، والصناعات الكبرى، ومنها البتروكيماوية المرتبطة بالنفط والصناعات التعدينية[41].

وفي هذا الإطار يتعين على الدولة الإيرانية رسم خريطة لحاجاتها الاستثمارية، تقوم وفقًا لها بتقديم التسهيلات والإمكانات للمستثمرين، سواء في الداخل أو في الخارج.

خارجيًا:

وتتعدد التأثيرات الاقتصادية خارجيًا لرفع العقوبات على النحو التالي:

العالم العربي:

تتركز المخاوف في المقام الأول حول تزايد قدرة إيران على دعم وجودها في كل من سوريا ولبنان والعراق واليمن، حتى بدا الأمر وكأن الولايات المتحدة قد أطلقت يد إيران في المنطقة، مقابل تقديمها تنازلات بشأن برنامجها النووي[42].

37- شركات بريطانية تدرس فرص الاستثمار بالبورصة الإيرانية، 6 يونيو 2015: http://www.alalam.ir/news/1709290

38- ماذا يفعل رجال الأعمال الألمان في إيران؟، 3 نوفمبر 2015: http://www.noonpost.net/%D8%A5%D9%

39- بوينغ تبرم أول صفقة لشركة أمريكية مع إيران منذ عام 1979، 24 أكتوبر 2014:
https://arabic.rt.com/news

40- المرجع السابق.

41- أوروبا تتقرب من إيران.. ما الذي تغير بعد الاتفاق؟، مرجع سابق.

أما عن التأثيرات الاقتصادية المباشرة، فبالطبع السعودية والبحرين قد تتضرران، بسبب الهبوط المتوقع لأسعار النفط، مع زيادة العرض الإيراني[43].

ومن ثم، فرغم أن إيران استطاعت اختراق دول مجلس التعاون الخليجي مؤخرًا، من خلال اتفاقيات لتصدير الغاز الطبيعي تمتد لنحو 15 سنة، مع الكويت، وسلطنة عمان، والبحرين، وأن الاتفاق سيمهد الطريق للتفعيل[44]. برغم ذلك، إلا أنه نظرًا لطبيعة هيكل التجارة الإيرانية، التي تمثل فيها الصادرات النفطية نسبة تتراوح ما بين 70% – 80%، فإن صادرات الطرفين ستصبح في حالة تنافسية، فكلاهما يعتمد على تصدير النفط الخام[45].

علمًا أنه سيبقى للأمور المرتبطة بضبط التوازنات الإقليمية، أثرها في مسار العلاقات الاقتصادية بين إيران والعرب[46].

روسيا:

رغم رفض موسكو الدائم سياسة العقوبات التي انتهجتها القوى العظمى ضد إيران، إلا أنه ليس من الدقة تمامًا القول بأن الاتفاق الذي وُقع في جنيف وقضى برفع العقوبات عن طهران مقابل تسوية ملفها النووي لن يفرض تحدياته على روسيا، وخاصة على الصعيد الاقتصادي[47].

فبعد رفع العقوبات المفروضة على قطاع النفط الإيراني؛ سيصبح له –وهو الذي يمثل رابع أكبر احتياطات النفط وثانيها بالنسبة للغاز– القدرة على إضعاف قطاع الطاقة الروسي الذي يعاني بعض الأزمات، فمع استئناف إيران ضخ مئات الآلاف من البراميل يوميًا إلى السوق العالمية؛ سيقل سعر البرميل نتيجة زيادة المعروض، وقد اختبرت موسكو ما يمكن اعتباره "تأثيرًا سيكولوجيًا" للصفقة حين انخفضت الأسعار مباشرة إلى أقل من 57 دولارًا للبرميل، هذا لمجرد الإعلان عن اتفاق دون أي ضخ فعلي[48].

42- ما بعد الاتفاق النووي مع إيران، 19 يونيو 2015:
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2015/7/19/%D9%85%D8%A7-%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%88%D9%88%D9%8A-%D9%85%D8%B9-%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86

43- العلاقات الاقتصادية بين إيران والخليج بعد الاتفاق النووي:
http://www.dotmsr.com/details/

44- عبد الحافظ الصاوي، إيران، اقتصاد ما بعد الاتفاق النووي، مرجع سابق.

45- المرجع السابق.

46- أوروبا تتقرب من إيران.. ما الذي تغير بعد الاتفاق؟، مرجع سابق.

47- بوتين الخاسر الرابح من الاتفاق النووي، 2 أغسطس 2015:
http://www.noonpost.net/

48- المرجع السابق.

هذا، وإن كان الجانب الروسي لا يُبدي قلقًا كبيرًا في هذا الخصوص، ربما اعتمادًا على متانة التحالف الروسي–الإيراني. فتعليقا على ما يقال بشأن التداعيات السلبية على قطاع الطاقة الروسي بعد رفع العقوبات الدولية عن إيران، وأنها قد تصبح منافسا لـ"غازبروم" أكبر منتج للغاز الطبيعي في روسيا، في أسواق الغاز الأوروبية وغيرها، قال نائب رئيس شركة "غازبروم": "نعم الغاز موجود في إيران، ولكنه متوزع جغرافيا بشكل غير متساو وهناك مشاكل في ضخ الغاز إلى الشمال". مشيرا إلى أن الشركة لا تخشى المنافسة الإيرانية في أسواق الغاز العالمية. علمًا أن "غازبروم" شاركت في بداية عام 2000، في المرحلتين الثانية والثالثة من تطوير حقل الغاز الإيراني "بارس الجنوبي"، لكن تم تعليق مشاركتها بسبب العقوبات[49].

أيضًا على الجانب الآخر، ثمة عوامل أخرى قد تؤدي إلى تعويض موسكو عن خسارتها السابقة، فهذا الاتفاق يعتبر فرصة جديدة للشركات لجني مليارات من الدولارات من الأرباح عن طريق اختراق سوق غير مستغلة (السوق الإيرانية)، لاسيما أن لدى البلدين اتفاقيات سابقة لمشروعات مشتركة في مجالات الطاقة والملاحة والبناء وصناعة السيارات وغيرها، والتي من الممكن أن تستأنف حال البدء في تطبيق رفع العقوبات، وإن كان في كل الأحوال السوق الإيرانية لن تكون حكرًا على موسكو[50].

تركيا:

ربما تتشابه الحالة التركية مع نظيرتها الروسية من حيث إنها ستجد مزيدًا من المنافسين في مساحات كانت تحتكرها في السابق. فالانفتاح الذي بدأت تشهده إيران سيجعلها أقل حاجة إلى الشركات التركية، بل قد نجد الشركات الإيرانية تزاحم الشركات التركية في تركيا نفسها[51]. ذلك لاسيما أن إيران تحتل المرتبة العاشرة بين الدول، التي تعتبر وجهة للصادرات التركية، ومع الأخذ بعين الاعتبار بأن الدول التي تسبق إيران مثل العراق تعاني من أزمات كبيرة.

على جانب آخر، يُنتظر استفادة تركيا من اتجاه أسعار النفط عالمياً لمزيد من الانخفاض مع عودة إيران للسوق النفطية برفع العقوبات عنها. كما من المتوقع أن تعمل أنقرة على السماح لإيران بتصدير الغاز عبر أنبوب تاناب، الذي يهدف إلى نقل غاز أذربيجان إلى أوروبا عبر تركيا، والجاري العمل به وسينتهي في 2018، وسيربط الغاز الأذربيجاني بأوروبا عبر جورجيا

49 –غازبروم لا تستبعد المشاركة في مشاريع الغاز الإيرانية، مرجع سابق.

50– بوتين الخاسر الرابح من الاتفاق النووي، مرجع سابق.

51 – محمد زاهد جول، مصالح تركيا مع إيران بعد اتفاق النووي، 11 سبتمبر 2015:
http://www.turkpress.co/node/12520

والأراضي التركية إلى اليونان، مما سيجعل الاستقرار في تركيا أمراً استراتيجيا حيوياً[52].

لكن ما قد يكون خطر حقًّا على العلاقات الاقتصادية التركية–الإيرانية، تصاعد الخلافات السياسية بينهما، فعلى إثر تحذير أردوغان طهران من مغبة الالتحاق بالركب الروسي في توجيه الاتهامات لتركيا (خاصة العلاقة مع داعش)، نجد أمين مجلس تشخيص مصلحة النظام الجنرال محسن رضائي في تصريح له بقول: "إن إيران لديها وثائق تثبت شراء تركيا النفط من داعش". علمًا أنه في هذه الأثناء وقعت أزمة بين الجانبين، على الصعيد الاقتصادي، حيث خفض إيران كمية الغاز المصدرة لتركيا، ما أعلنت تركيا أنه مخالف للاتفاقات المبرمة[53].

والخلاصة في هذا الصدد: هل ستجعل إيران تحالفاتها السياسية بوصلة علاقاتها الاقتصادية خلال الفترة القادمة؟، أم أنها ستحاول كسب المزيد سياسيًا عن طريق توثيق علاقاتها الاقتصادية وفق ما يتيحه لها الاتفاق مع أطراف متنوعة، ذلك لاسيما أن إيران استطاعت الحفاظ على علاقات اقتصادية متميزة مع دول الخليج، رغم ما بينهما من خلافات واختلافات طيلة فترة العقوبات؟

خاتمة:

يقدم رفع العقوبات فرصة كبيرة لإنعاش الاقتصاد الإيراني، من حيث: استعادة أرصدة مجمدة، فتح المجال للاستثمار الأجنبي، فك القيد عن القطاع النفطي. ولا شك أن ذلك يقدم ما يبرر التوقعات الكبيرة لدى المواطن العادي في إيران الذي يترقب نهاية العقوبات انتظارًا لتحسن مستوى المعيشة. إلا إن الخبراء يتحدثون عن عناصر تجب مراعاتها عند وضع السياسات الاقتصادية الإيرانية المقبلة:

- إن الاستثمار الاجنبي وحده لن يكون كافيًا، فإيران تحتاج إصلاحات اقتصادية أساسية لدفع عجلة الإنتاج، وفق رؤية متكاملة، غير عشوائية.
- ضرورة مأسسة محاربة الفساد.
- الاعتماد على أهل الخبرة من الأكاديميين ورجال الأعمال، والخروج عن أسر الأطر الضيقة.
- تعزيز دور القطاع الخاص، ومواجهة احتكار مؤسسات الدولة للاقتصاد، خاصة

52 – تركيا وإيران.. تحالف اقتصادي رغم الخلافات، 8 أغسطس 2015:
http://www.alaraby.co.uk/economy/2015/8/8

53 – على خطى روسيا.. إيران تتهم تركيا بشراء النفط من داعش، 4 ديسمبر 2015:
http://www.alarabiya.net/ar/iran/2015/12/04

المؤسسات العسكرية.

- القضاء على تعقيدات البيروقراطية، فوفقًا لتقرير البنك الدولي عن ترتيب البلدان من حيث سهولة ممارسة النشاط، تعد إيران من أصعب البلدان التي يمكن إقامة وتشغيل المشاريع فيها. ففي عام 2014، حلت في المرتبة 130 من بين 189 دولة.
- وضع معايير صارمة لضبط جودة الإنتاج المخلي الذي قد إذ يحجم المستهلكون عن شرائه لصالح العلامات التجارية التي ستغزو الأسواق الإيرانية[54].
- تنويع العلاقات التجارية الخارجية، حيث تُظهر البيانات الخاصة بتجارة طهران الخارجية، هشاشة علاقاتها التجارية مع أفريقيا على سبيل المثال؛ إذ تستحوذ الأخيرة على نسبة 2% من الصادرات الإيرانية، و0.1% من وارداتها، وكذلك أمريكا حيث لا تتجاوز نسبة الصادرات الإيرانية إليها 0.3%، من إجمالي الصادرات، فيما تبلغ واردات إيران من واشنطن 2% من إجمالي الواردات.. ومن هنا يتضح أن علاقات إيران الاقتصادية شديدة التركيز في قارة آسيا، وهو ما من شأنه أن يتاح المجال لتغييره في المرحلة القادمة[55].

54 في إيران.. الكساد الاقتصادي قد يجهض انجاز الاتفاق النووي، 22 نوفمبر 2015: http://annabaa.org/arabic/economicreports/4281

55 عبد الحافظ الصاوي، إيران، إقتصاد ما بعد الاتفاق النووي، مرجع سابق.